تطوير المحاسبة عن عقود التأمين فى ظل معيار IFRS: 17 "دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية"

Development of accounting for insurance contracts under IFRS 17 "Applied Study: Egyptian Insurance Companies"

د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم

أستاذ المحاسبة المساعد - المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق
البريد الالكترونى : N2002nabil@gmail.com
dr.nabil.abdelraouf@sha.edu.eg

ملخص

تتناول الدراسة تطوير المحاسبة عن عقود التأمين للشركات العاملة فى مجال التأمين بمصر عند تطبيق معيار المحاسبة الدولى IFRS: 17 "عقود التأمين" أحد معايير التقارير المالية الدولية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذى بموجبه سيتم الغاء معيار المحاسبة الدولى رقم IFRS: 4 ويقابله من معايير المحاسبة المصرية "معيار: 37"، المعيار الجديد واجب النفاذ والتطبيق أعتباراً من أول يناير 2021، تناول الباحث المشكلات التى ستواجه التطبيق وتتأثر بها عرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، ولعل أهمها قياس هامش الخدمة التعاقدية (CSM) Contractual Servies Margen، والوفاء بالتدفقات النقدية Fulfilment Cash Flow. أستخدم المعيار مدخل عام فى القياس ومداخل أخرى وأجاز للمنشأة حرية الاختيار، كما أستخدم المعيار منهج جديد فى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للوفاء بالتزامات عقود التأمين من خلال تعديلها بالقيمة

الحالية للتدفقات النقدية، واستحدث المعيار طريقة لتسجيل أرباح الأقساط غير المكتسبة من خلال تقدير هامش الخدمة التعاقدية لمواجهة المطالبات والتعويضات، والاعتراف بالأقساط غير المكتسبة بقائمة المركز المالى على أنها التزامات عقود تأمين Insurance contract liabilitie، وهذا ما يؤثر على نتائج أعمال شركات التأمين نتيجة التحفظ المحاسبى، كما أن الاثر الضريبى من هذا التعديل يؤدى إلى زيادة أعباء شركات التأمين فيما يتعلق بضريبة الدخل نتيجة عدم اعتماد الاحتياطات الفنية المكونة بالإضافة للتعديل المستمر للالتزامات نتيجة معدل الخصم المستخدم وتعديل الخطر لانها تسويات عن نفقات تقديرية وليست فعلية، وغيرها من تعديلات نتيجة عمليات التقدير للتدفقات النقدية ومصروفات عقود التأمين التى تقل عن سنة، وبالتالى خضوعها للضريبة على الدخل، وتناول الباحث مجموعة من المقترحات كسبل لعلاج تلك الاثار، وتم التطبيق على عينة من شركات التأمين العاملة فى مصر، وتبين ان المقترحات تساهم فى عرض أفضل لنتائج الاعمال لشركات التأمين بصورة أكثر شفافية ومصداقية للحفاظ على جودة التقارير المالية، مما يدعم ثقة المساهمين فى القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: IFRS:17 – شركات التأمين المصرية — المخصصات الفنية لشركات التأمين – هامش الخدمة التعاقدية – الوفاء بالتدفقات النقدية.

Abstract

The study discusses the development of accounting for insurance contracts for companies operating in the field of insurance in Egypt at the application of International Finanial Reporting Standard (IFRS: 17) "Insurance Contracts" issued by IASB. the new standard is effective and effective as of January 1, 2021, the researcher tackled the problems facing at application and affected by the presentation of financial statements of the insurance and reinsurance companies, the most important of which is the measurement of the contractual service margin Margen (CSM), and Cash Flows Fulfilment, the standard used a new approach to estimate future cash flows to meet insurance contract obligations by adjusting the present value of cash flows. The Standard introduces a method for recording unrealized profits by estimating the margin of contractual service to meet claims for compensation, And the recognition of premiums that are unearened in statement of financial position list as insurance contract obligations liabilitie, This affects of results of the insurance companies as a result of the accounting conservatism, and the tax effect of this amendment necessitates increasing the burdens of the insurance companies in income tax due to the non-adoption of the technical reserves in addition to the amendments of the obligations As a result of the discount rate used and the adjustment of the risk because it is a settlement of estimated expenditures not actual, And other amendments as a result of the estimates of cash flows and insurance contracts expenses less than one year, and therefore subject to income tax. The researcher presented a set of proposals as a way to remedy these effects and was applied to a sample of insurance companies operating in Egypt, the results of the work of insurance companies more transparent and credible to preserve the quality of financial reports, supporting shareholders' confidence in the financial statements.

Keywords: – Insurance Egyptian Companies - Contractual Servies Margen (CSM) – IFRS: 17 - Fulfilment Cash Flow.

مقدمة :

تقوم شركات التأمين المصرية بإعداد القوائم المالية وفق تعليمات تصدرها الهيئة العامة للرقابة المالية[1] استناداً إلى متطلبات القانون رقم (10) لسنة 1981 وتعديلاته، والمعيار المحاسبى المصرى رقم (37) و يقابله دولياً IFRS: 4، وأعتباراً من أول يناير 2021 سيتم إلغاء هذا المعيار ويحل محله IFRS: 17. ويعد المعيار الجديد ثورة معلوماتية فى القياس والاعتراف المحاسبى والعرض عند إعداد القوائم المالية لشركات التأمين.

مشكلة الدراسة :

تعتبر متطلبات تطبيق معيار IFRS: 17، والذى بموجبه سيتم إلغاء المعيار IFRS: 4، متمثلة فى قياس الاقساط غير المحصلة وفق نموذج تجميع العقود والاعتراف بها بقائمة المركز المالى باعتبار انها ايرادات غير مكتسبة Unearned premiums ولكن تحت مسمى التزامات عقود تأمين، فعند قياس مكون هامش الخدمة التعاقدية، يدرج نصيب الفترة الحالية ضمن إيرادات التأمين، أما الجزء المتبقي والمتعلق بالسنوات المتبقية من فترة التغطية فيمثل أرباح غير محققة ويدرج فى إلتزامات عقود التأمين ضمن المركز المالي، ويجرى لها مخصص لمقابلة خطر عدم التحصيل بالكامل (تعالج بالمعيار ضمن تعديل الخطر)، تقاس الايرادات من خلال 3 مداخل للقياس، منها النموذج العام للقياس بالاضافة إلى مداخل أخرى، للاقساط غير المحصلة مع استخدام تقديرات احتمالية مرجحة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويتم تعديلها باستخدام معدل خصم لقياس هامش الخدمة التعاقدية لمراعاة عامل الزمن، والذى يعد من أهم مشكلات تطبيق المعيار نظراً لانه يزيد من الالتزامات المكونة وفق اعتبارات التحفظ المحاسبى تطبيقاُ لسياسة الحيطة والحذر، بالاضافة إلى الاثار

[1] - http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_pages/main_efsa_page.htm.

المترتبة من هذا الاعتراف على نتائج الاعمال لتقدير صافى القيمة الحالية لمقابلة الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. يضاف لما سبق اهتمام المعيار بتجميع العقود وتعديل بند الايرادات بقائمة الدخل من ايرادات الاقساط إلى ايرادات التأمين مما يشير إلى عدم امكانية المقارنة للمساهمين ومتخذى قرار الاستثمار فى هذا القطاع، وخاصة عند قياس مؤشر العائد على الايرادات للارباح الصافية للشركات العاملة فى مجال التأمين فمنها من يعمل فى تأمينات الحياة ومنها من يعمل فى التأمين على الممتلكات والمسئوليات وآخر يعمل فى إعادة التأمين، واخيرا يواجه تطبيق المعيار مشكلة كيفية أختيار معدل خصم مناسب لقياس القيمة الحالية للتعويضات والاقساط غير المكتسبة، وهذا ما يطرحه الباحث للدراسة للتعرف على الاثار المترتبة من تطبيق المعيار مع تقديم مقترحات للتحديات التى تواجه مشكلات الالتزام بالتطبيق لشركات التأمين المصرية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1- التعرف على أهم الأختلافات بين متطلبات معيار IFRS: 4 والمعيار الجديد IFRS: 17

2- الكشف عن الاثار المترتبة من أستخدام هامش الخدمة التعاقدية والوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية فى القياس المحاسبى للاقساط غير المحصلة ومخاطر التعويضات وكذلك عمليات تجميع العقود سواء للمدخل العام أو لمدخل تخصيص الأقساط أو مدخل الرسوم المتغيرة.

3- تقييم للاثار الضريبية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS: 17. وهل هناك حاجة إلى تعديل للتشريع الضريبى من عدمه.

أهمية الدراسه:

يهتم المعيار المحاسبى الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS: 17 الى توفير أساس موحد للمحاسبة عن جميع أنواع عقود التأمين بما في ذلك عقود إعادة التأمين على النحو الذى يعود بالنفع على كل من المستثمرين وشركات التامين، ويعزز من قابلية التقارير المالية للمقارنة فيما بين شركات التأمين وإعادة التأمين.

ستتم المحاسبة وفقاً للمعيار الجديد عن التزامات التأمين باستخدام القيمة الحاليةCurrent Values، بدلا من التكلفة التاريخية، كما يشترط ان يتم تحديث هذه القيم بانتظام مما سيوفر معلومات أكثر فائدة لمستخدمي البيانات المالية. كما يساهم المعيار فى استخدام طريقة واحدة فى قياس ربحية الاقساط غير المكتسبة بالاعتماد على نموذج هامش الخدمة التعاقدية والوفاء بالتزامات التدفقات النقدية.

<u>وتجيب الدراسة على الاسئلة التالية:</u>

1. هل يؤثر المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS: 17 على انخفاض أرباح الأسهم
2. هل يساهم فى إمكانية التحسين للمقارنة بين شركات التأمين؟
3. كيف سيؤدي تغيير مسمى إيرادات الأقساط إلى إيرادات التأمين بقائمة الدخل إلى تحسين المقارنة؟
4. ما هو المدخل العام المستخدم فى قياس هامش الخدمة التعاقدية والمداخل الأخرى؟
5. ما هى طريقة القياس المحاسبي للوفاء بالتزامات التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من التعويضات ومخاطر التأمين.
6. ما الفرق بين تكوين المخصصات والاحتياطات كالقانون رقم (10) لسنة 1981 "قانون الرقابة والاشراف على التأمين" وتعديل الخطر كالمعيار IFRS: 17

<u>منهج الدراسة:</u>

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى والاستقرائى بالاضافة إلى المنهج الاستنباطى فى تحليل المشكلة بهدف التوصل الى نتائج وتوصيات لاغراض تتعلق بتحقيق أهداف الدراسة، يضاف إلى ذلك الافصاح عن النتائج المترتبة من الدراسة التطبيقية والتى سيتم تطبيقها على عينة من شركات التأمين المصرية.

خطة الدراسه:

القسم الأول : التفرقة بين المعيار المحاسبى IFRS: 4 والمعيار المحاسبى IFRS: 17.

القسم الثانى: التحديات التى تواجه شركات التأمين المصرية عند تطبيق المعيار IFRS: 17

القسم الثالث: الآثار المترتبة عند تطبيق المعيار المحاسبى IFRS: 17

القسم الرابع: دراسة تطبيقية لبيان الاثر على نتائج أعمال القوائم المالية لشركات التأمين المصرية من تطبيق المعيار المحاسبى IFRS: 17.

النتائج – التوصيات – المراجع – الملاحق

حدود الدراسة:

تتمثل حدود تلك الدراسة فى التطبيق على عينة من شركات التأمين العاملة فى مصر من قطاع الأعمال العام والخاص فيما يتعلق بالتحديات والمشكلات التى تواجه تلك الشركات عند تطبيق المعيار IFRS: 17، والاثر على نتائج الاعمال للقوائم المالية، كما تتناول الدراسة كيفية قياس خطر التعويضات والوفاء بالتدفقات النقدية واثر تكوين الاحتياطات السارية والمخصصات الفنية من قائمة الدخل واثارها من ضريبة الدخل، دون التعرض لضريبة القيمة المضافة، ويخرج عن نطاق الدراسة التعرض للقياس الاكتوارى لاخطار تأمينات الحياة. كما يتناول البحث التعرض لاخطار التأمين على

الممتلكات والمسئوليات (الحوادث) والحياة دون التعرض لاخطار التأمين الطبى والهندسى وأنشطة البترول وغيرها لقياس الاثر المحاسبى عند تطبيق المعيار على الانشطة التى سيتم اختيارها عند التعرض للدراسة التطبيقية.

الدراسات السابقة :

1- دراسة[2]: (Michaele Morrow: 2018)

أشارت الدراسة إلى مدى أهمية تطبيق الحوافز الضريبية على سوق التأمين الصحى كحافز لتنشيط هذا القطاع الذى يضع أول أهتماماته توفير الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية للمؤمن عليهم، وذلك من خلال تعظيم العائد من الاقساط المحصلة، وتوجيه الاستثمارات فى أدوات مالية ذات عوائد مرتفعة مع خصم جميع الاحتياطات والمخصصات المكونة لمقابلة خطر التأمين، مع تخفيض التكلفة ورسوم إصدار الوثائق لزيادة الاقبال وخاصة من الشباب بالاضافة إلى مشاركتهم فى الارباح بعد 10 سنوات من التغطية التأمينية، وتقديم حافز لتلك النوعية من الشركات العاملة فى التأمين الصحى بالاعفاء لمدة 10 سنوات مراعاة لاعمال التغطية التأمينية ولا سيما وانها تشارك الدولة فى الرعاية الاجتماعية.

2- دراسة[3]: (Vinícius Simmerde Lima: 2018)

تناولت الدراسة آثار تعديلات معايير التقارير المالية الدولية IFRS على سوق الائتمان بالبرازيل، فيما يتعلق باستثمارات حقوق حملة الوثائق التأمينية لدى شركات

[2] - Michaele Morrow, Shane R. Stinson and Marcus M. Doxey, "Tax Incentives and Target Demographics: Are Tax Incentives Effective in the Health Insurance Market?". Behavioral Research in Accounting Mar 2018, Vol. 30, No. 1 (March 2018) pp. 75-98.

[3] - Vinícius Simmerde Lima, "Effects of the Adoption of IFRS on the Credit Market: Evidence from Brazil". The International Journal of Accounting. Volume 53, Issue 2, June 2018, Pages 77-101.

التأمين، وأهتمت الدراسة بمدى الحكم على جودة التقارير المالية عند تطبيق تعديلات القوائم المالية فى سوق التأمين والذى سيتطلب تغيير فى الافصاح بقائمة المركز المالى وأرصدة الايرادات من التأمين بعد تجميعها فى حساب واحد للاقساط من التأمين وإعادة التأمين وفق اجراءات تجميع العقود، والذى سيعكس صورة قوية للمنافسة بين الشركات مما يعزز من امكانية المقارنة وخاصة وان الايرادات من الودائع والاستثمارات المالية سيتم فصلها عن الايرادات من عمليات التأمين مع مراعاة استخدام معدل خصم مناسب يعكس أسعار الفائدة فى سوق المال لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تحديد نوعية مخاطر عقود التأمين عند تجميع العقود وخاصة للشركات التى تتعامل فى العديد من أنشطة التأمين ما بين الحياة والحوادث والممتلكات مراعاة لتجنب المبالغة عند تكوين الاحتياطات والمخصصات، وضرورة عدم المبالغة فى تقدير الخطر من منظور التحفظ المحاسبى للحفاظ على نتيجة أعمال عادلة لشركات التأمين بعيدة عن اعتبارات التحفظ المبالغ فيه.

3- دراسة[4]: (Mignolet, Félix: 2017)

اشارت تلك الدراسة إلى الحاجة نحو ضرورة توحيد التقارير المالية لامكانية المقارنة حتى تساير إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولى فيما يتعلق بمعيار IFRS: 17 نظراً لان المخاطر التى تواجه شركات التأمين عند ابرام عقود التأمين تتفق ومخاطر عدم التأكد للغالبية من العقود والشركات، ومن ثم أصبح من الضرورى ان تكون تعرض التقارير المالية بصيغة واحدة تتفق ونسب الاحتياطى التى تتجنبها شركات التأمين لمقابلة مخاطر تغطية العقود ولكن لابد من الاعتراف بالتزامات عقود التأمين على نحو لا يضر بنتيجة الاعمال وبصورة تتفق ومخاطر تغطية العقود، ولعل ما

[4] -https://matheo.uliege.be/handle/2268.2/2782. "A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies" 22-jui-2017.

افرزه المعيار الجديد من حساب هامش الخدمة التعاقدية اكبر دليل على اتجاه مجلس معايير المحاسبة للمساواة بنظم واحدة فى القياس قد تختلف عن IFRS: 4 ولكنها تتفق وعرض نتيجة الاعمال بصورة اكثر واقعية وبالتالى لابد لشركات التأمين من تجهيز العاملين بها لمواجهة متطلبات حساب هامش الخدمة التعاقدية و المخاطر المتوقعة فى حالة عدم التأكد.

4- دراسة5: (Paola Bongini: 2017)

تناولت الورقة مشكلة المخاطر الشاملة في التأمين والتحقق من كيفية تقييم الأسواق المالية لإدخال لائحة جديدة موجهة إلى شركات التأمين العالمية (G-SII) كما تناولت الورقة تحليل ردود فعل سعر السهم لعينة من 44 من أكبر شركات التأمين في العالم لنشر أول قائمة من 9 شركات تأمين عالمية (G-SIIs) وإطلاق المعلومات المتعلقة بمتطلبات رأس المال الجديدة وغيرها من تدابير السياسة المالية لمواجهة مخاطر التأمين. انتهت نتائج الدراسة إلى أن المستثمرين يشكون من فعالية الإطار التنظيمي الجديد في الحد من المخاطر الشاملة في قطاع التأمين والحد من الآثار الأخلاقية المترتبة على سياسة التأمين فى ضوء تقديرات تعسفية غير مبنية على معايير موضوعية، كما أن المعلومات المنشورة فى القوائم المالية ليست كافية لترشيد قرارات المستثمرين فى هذا القطاع.

5- دراسة[6] : (Pei-Cheng Liao: 2016)

[5] - Paola Bongini, Laura Nieri, Matteo Pelagatti, Andrea Piccini, "Curbing systemic risk in the insurance sector: A mission impossible?". The British Accounting Review, Volume 49, Issue 2, March 2017, Pages 256-273.

[6] - Pei-Cheng Liao and Suresh Radhakrishnan, "The Effects of the Auditor's Insurance Role on Reporting Conservatism and Audit Quality". The Accounting Review Mar 2016, Vol. 91, No. 2 (March 2016) pp. 587-602.

استهدفت الدراسة التعرف على الآثار الناتجة من تطبيق قواعد المراجعة على جودة المراجعة والتقارير المالية، نتيجة التعديلات المستمرة فى معايير التقارير المالية مما يدفع المستثمر لتطبيق غرامة على مراجع الحسابات اذا لم يلتزم بتطبيق معايير المحاسبة وخاصة فيما يتعلق بمراجعة تقديرات شركات التأمين فى تكوين احتياطات المخاطر والاخطار السارية لعقود التأمين والتى قد تختلف باختلاف القدرة التنبؤية بين ادارة وادارة مالية أخرى على مستوى كل شركة من شركات التأمين والذى قد يكون عامل مؤثر على نتائج أعمال شركات التأمين نتيجة التحفظ المحاسبى وبالتالى حدوث تغييرات جوهرية على نصيب السهم فى الارباح، وانتهت الدراسة الى ضرورة تطبيق طريقة واحدة فى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية (داخلة وخارجة) لجميع شركات التأمين الامريكية لامكانية القياس الدقيق لنتائج الأعمال.

6- دراسة[7] : (صفوان قصي عبد الحليم: 2016)

تناولت الدراسة التعرض إلى مشكلات معيار المحاسبة IFRS: 4 الخاص بعقود التأمين والتى تؤدي الى اختلاف أسس معالجة ايرادات عقود التأمين، مما ينتج عنها اعداد قوائم مالية غير شفافة ومتضمنه معلومات محاسبية غير ملائمة ولا تحظى بالقبول العام من قبل الاطراف المستفيدة، وتوصلت الدراسة الى إن شركة التأمين حتما لابد وأن تعترف بالأقساط المكتسبة كإيرادات بصورة مباشرة بغض النظر عن توقيت تقديم الخدمات المقدمة بموجب العقد (تغطية الخدمات)، وهذا لا ينسجم مع متطلبات الاعتراف بالإيراد بموجب المعيار الحالى وبالتالى إيرادات عقد التأمين يجب ان تغطى الخدمات التى تم الوعد بها فى عقد التأمين بمبلغ تعكس الخدمات المقدمة.

[7] - صفوان قصي عبد الحليم، "مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي (4)". مجلة جـــامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة المجلد.11 العدد الاول (مارس: 2016).

وأنتهت الدراسة إلى ضرورة توجيه مجلس المعايير والقواعد المحاسبية بالعراق باصدار معيار متخصص حول المحاسبة عن التأمين.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة المشكلات التى تتعرض لها شركات التأمين عند القياس المحاسبى للايرادات من عمليات التأمين شاملة ايرادات الاقساط (المكتسبة) واستثمار المبالغ المجنبة للتعويضات فى صورة أستثمارات مالية وغير مالية، ولكنها لم تشير عن كيفية القياس للاقساط غير المكتسبة التى تخص سنوات تالية، بالاضافة إلى انها لم تتعرض لكيفية الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية بالقوائم المالية وتعديل الخطر كما أنها لم تتناول كيفية استخدام معدل خصم للاعتراف بالتدفقات النقدية الخارجة بالقيمة الحالية لاستبعاد عامل الزمن، كما أنها لم تتناول كيفية تجميع عقود التأمين فى مجموعات تتفق ونوعية الخطر بها من عقود مربحة وعقود محملة بخسائر عند الأعتراف الأولى لها.

وبالتالى يتضح للباحث وجود فجوة بحثية سوف يتم تناولها من خلال عرض لمشكلات التطبيق وكيفية علاجها مع التعرض لما جاء بالمعيار من مشكلات قياس هامش الخدمة التعاقدية وعلاج مشكلات التقدير للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتجميع عقود التأمين وكيفية العرض والافصاح بالقوائم المالية

فروض الدراسة:

الفرض الأول:

لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) عند تحديد هامش الخدمة التعاقدية بين معيار IFRS: 17 ومعيار IFRS: 4 الذى يقابل معيار المحاسبة المصرى رقم (37) عقود التأمين.

الفرض الثانى:

لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنتائج أعمال شركات التأمين عند قياس نتائج الأعمال السنوية بين معيار IFRS: 17 ومعيار IFRS: 4 الذى يقابل معيار المحاسبة المصرى (37) عقود التأمين.

القسم الأول :

التفرقة بين المعيار المحاسبى IFRS: 4 والمعيار المحاسبى IFRS: 17

الاختلافات بين المعيارين

	معيار التقرير المالي الدولي IFRS: 4 و يقابله المعيار المصري رقم (37)	**معيار التقرير المالي الدولي IFRS: 17**
الهدف	التمهيد لتطبيق ما يعرف الآن بمعيار التقرير المالي الدولي رقم 17، ويتم ذلك من خلال وضع بعض السياسات الاختيارية أمام الشركات للحد من الاختلافات المتعددة للمعالجات المحاسبية لعقود التأمين، وليس القضاء على هذه الاختلافات، فالشركة الواحدة التي تتبنى هذا المعيار يمكنها تطبيق سياسات مختلفة على فروعها المنتشرة حول العالم والتي تتبنى أيضا نفس	تحقيق استقرار لاقتصاد التأمين العالمي، الأكثر مخاطرة. بالتقرب أكثر من GAAP الامريكية، وتحفيز المزيد من الدول على تطبيق المعايير الدولية. يهدف المعيار إلى توحيد المعالجات المحاسبية لعقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه من خلال وضع مبادئ واحدة للاعتراف بها وقياسها وفقاً للوضع الحالي بالسوق وعرضها والإفصاح عنها، الأمر الذي سيؤثر إيجابياً على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في قطاع التأمين الدولي.

	المعيار.	
النطاق	الأمر لا يختلف عن المعيار الجديد، عدا فقرة 5.	1. عقود التأمين التي تُصدرها الشركة. 2. عقود إعادة التأمين التي تُصدرها الشركة أو التي تحتفظ بها. 3. عقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية بشرط أن تكون الشركة مُصدرة أيضاً لعقود التأمين، فلسفة ذلك تكمن في أن تطبيق معيار 17 على هذه العقود سيوفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية أكثر شفافية وجودة عن تطبيق معايير أخرى عليها، بالاضافة إلى أن هذه العقود تصدر بصفة حصرية تقريباً حالياً من شركات تُصدر أيضاً عقود التأمين, ومن ثم توفير تكلفة ووقت وجهد المعالجات المختلفة. 4. عقود الضمان المالي بشرط أن تستوفي تعريف عقود التأمين وأن تكون الشركة قد سبق وأكدت أنها تعتبر هذه العقود عقود تأمين، وأن الشركة استخدمت نفس المعالجة المحاسبية التي طبقتها على عقود التأمين على هذه العقود. 5. بعض عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة، والتي يعتمد فيها مستوى الخدمة على حدث مستقبلي غير مؤكد، حيث يسمح معيار 17 للشركة أن تختار خيار لا رجعة فيه لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم 15 بدلا من معيار 17 إذا توفرت جميع الشروط التالية: • سعر العقد الذي وضعته الشركة لعميل ما لا يعكس تقدير الشركة للمخاطر المتعلقة بهذا العميل. • يعوض العقد العميل بتقديم خدمات وليس بدفعات نقدية. • مخاطر التأمين المحولة للشركة تنشأ بشكل رئيسي من تكرار استخدام العميل للخدمة وليس عن عدم التأكد من تكلفة هذه الخدمة. فى حالة عدم تحقق هذه الشروط فليس أمام الشركة إلا أن تطبق معيار 17 على هذه

		العقود.
فصل مكونات العقد	غير ملزم لشركات التأمين بالفصل للخدمات سواء الضمان أو المشتقات الضمنية كما أنه غير ملزم بتجميع عقود التأمين	يلزم الشركات بفصل هذا المكون ومعالجته وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 15.
تجميع العقود عند الإعتراف الأولى	لا توجد سياسة موحدة لتجميع العقود لأغراض القياس.	لأغراض القياس ينبغي على الشركة في البداية تحديد محافظ لعقود التأمين بحيث تتكون كل محفظة من عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة وتدار معاً، ثم يتم تقسيم كل محفظة كحد ادني إلي المجموعات التالية: • مجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر عند الإعتراف الأولي, إن وجدت. • مجموعة عقود التأمين التي لا يحتمل بشكل كبير أن تصبح محملة بخسائر لاحقاً، إن وجدت. • مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة، إن وجدت. مع الأخذ في الاعتبار أن المجموعة الواحدة لا تشمل إلا العقود التي صدرت خلال سنة واحدة حتى وإن كان ذلك سيؤدي إلي أن تتضمن المجموعة عقداً واحداً، ويستثنى التطبيق الأولي للمعيار في فترة التحول إن كانت هناك صعوبة في التطبيق العملي بأثر رجعي. يمكن إستنتاج أن معيار 17 يمنع إجراء أي مقاصة بين العقود الرابحة والعقود المحملة بخسائر.
توقيت الإعتراف	يتم الاعتراف بعقود التأمين عند بداية فترة التغطية، أو عندما تصبح الشركة طرفاً في العقد.	1. ينبغي على الشركة الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أول فترة من: 2. بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين. 3. تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين. 4. بالنسبة لتوقيت الاعتراف بعقود

		الاستثمار التي تحتوي ميزات مشاركة اختيارية فيكون في اللحظة التي تصبح فيها الشركة طرفاً في العقد، وذلك نظراً لعدم وجود فترة ما قبل التغطية التي تتميز بها عقود التأمين والتي تتطلب عمليات تشغيلية. 5. أما بالنسبة إلي عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، فإذا كانت هذه العقود تغطي على أساس خسارة مجموعة عقود التأمين، يتم الإعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عند بداية فترة التغطية لعقود إعادة التأمين أو عند الاعتراف الأولي بعقود التأمين الأساسية، أيهما أقرب، وإذا كانت مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها تغطي إجمالي الخسائر الناتجة عن مجموعة عقود التأمين التي تتجاوز مبلغ محدد، يتم الاعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عند بداية فترة تغطيتها فقط.
القياس		
نموذج القياس	لا يوجد أساس للقياس نظرا لإختلاف المعالجات المحاسبية، ولكن يمكن القول بأن نموذج القياس الحالي أقرب إلي نموذج اللبنات الذي يعتمده معيار 17 كنموذج معياري للقياس مع أختلافات في جوهر مكونات القياس.	وضع المعيار ثلاثة نماذج للقياس هي: 1. نموذج اللبنات (الكتل) ويعد النموذج العام: يتكون من أربعة لبنات رئيسية، كل منها يقاس بشكل صريح: • تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية • الخصم • تعديل المخاطر • هامش الخدمة التعاقدية. 2. نموذج الرسوم المتغيرة: نموذج قياس يناسب طبيعة العقود التي تحتوي ميزات مشاركة مباشرة, ويختلف عن النموذج العام في طرق قياس هامش الخدمة التعاقدية. 3. نموذج تخصيص الأقساط: نموذج

		اختياري وليس إلزامي طالما توفرت شروط معينة، الغرض منه تبسيط متطلبات القياس العامة لمعيار 17.
التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	بعض الشركات تستخدم تقديرات حالية، وأخرى تستخدم تقديرات مجمدة.	مبدأ معيار 17 يعتمد على التقديرات الحالية، حيث يلزم الشركات بتحديث تقديراتها كل فترة مالية، على أن تتسم هذه التقديرات بخصائص: - عدم التحيز. - الإتساق مع متغيرات السوق الملحوظة. - تعكس الظروف القائمة في تاريخ القياس. - تقديرات صريحة وليست ضمنية. - تقع ضمن حدود عقود التأمين.
معدلات الخصم	أغلب المعدلات المستخدمة تاريخية, حتى وإن كانت هناك شركات تقوم بخصم التدفقات النقدية المستقبلية إلا أنها تستخدم معدلات خصم تستند إلي العائد المتوقع على الأصول التي تغطي إلتزامات عقود التأمين، شركات أخرى تستخدم معدلات خصم تحددها السلطات، شركات أخرى تستخدم معدلات خالية من المخاطر، وشركات لا تستخدم معدلات خصم من الأساس.	يلزم المعيار الشركات بخصم التدفقات النقدية على جميع العقود الواقعة ضمن نطاقه باستخدام معدلات خصم تعكس خصائص التدفقات النقدية الناشئة عن إلتزامات عقود التأمين، وكذلك تعكس القيمة الزمنية للنقود، وخصائص السيولة لعقود التأمين.
تعديل المخاطر	على نطاق واسع تستخدم الشركات هامش المخاطرة عند قياس إلتزامات عقود التأمين قد يكون ضمني أو صريح.	يلزم المعيار الشركات بأن تدرج تعديل المخاطر بشكل صريح وليس ضمني، كونه منفصل نظرياً عن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم.
تكاليف الإقتناء	يتم القياس الأولي لإلتزامات عقود التأمين على أساس أقساط التأمين المستلمة، أما تكاليف الإقتناء تؤجل وتعالج كأصول ويتم استهلاكها على مدى فترة التغطية، بعض الشركات تعترف بتكاليف الإقتناء كمصروفات عند تكبدها.	تدرج ضمن قياس إلتزامات مجموعة عقود التأمين، على أن يتم استهلاكها بطريقة منهجية على مدى فترة تغطية المجموعة.
اختبار مدى	يتطلب معيار (4) إجراء	لن يكون هناك حاجة لهذا الاختبار نظراً لأن

كفاية الإلتزام	اختبار مدى كفاية الإلتزام بنهاية كل فترة مالية.	معيار 17 يلزم الشركات بإعادة قياس تقديراتها بنهاية كل فترة مالية، فالوفاء بالتدفقات النقدية يقاس بالقيمة الحالية.
العرض		
العرض في المركز المالي	لا يلزم معيار4 بمتطلبات عرض معينة لأصول أو إلتزامات عقود التأمين، "في الغالب يتم إجراء تسوية بين أصول وإلتزامات عقود التأمين وعرض الصافي بسطر واحد". في ظل الوضع القائم هناك ممارسات مختلفة لعرض حقوق وإلتزامات عقود التأمين في المركز المالي على الرغم من أنها مبنية على أساس المباديء المحاسبية المقبولة عموماً، على سبيل المثال نجد بشكل منفصل في المركز المالي: إلتزامات عقود التأمين, قروض حاملي بوالص التأمين, أقساط التأمين المدينة، تكاليف إكتئاب وثائق تأمين مؤجلة، أصول التأمين غير الملموسة.	على العكس تماماً من معيار4, يتطلب معيار 17 أن يتم عرض الحقوق والإلتزامات الناشئة من مجموعات عقود التأمين بالصافي لكل منها في سطر واحد كما لو كانت أصول أو إلتزامات عقد تأمين واحد في قائمة المركز المالية، حيث يلزم معيار 17 الشركة بأن تعرض في صلب قائمة المركز المالي وبشكل منفصل القيم الدفترية لكل من: 1. أصول عقود التأمين المصدرة. 2. إلتزامات عقود التأمين المصدرة. 3. إصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها. 4. إلتزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
العرض في قائمة الأداء المالي	في ظل معيار4 لا يمكن توحيد عرض إيرادات التأمين. تتضمن الإيرادات بند الأقساط، وهو مالا يسمح به معيار 17 نهائياً. تتضمن الإيرادات مكونات الودائع.	أحدث معيار 17 تغييراً جذرياً على المنهج الحالي لعرض قائمة الأداء المالي، حيث ينبغي على الشركة تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر إلي: 1. نتيجة خدمات التأمين وتشمل إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين. 2. دخل أو مصروفات تمويل التأمين. وبالتالي, سيكون من الممكن إجراء مقارنات بين الشركات المصدرة لعقود التأمين، وهو ما لم يكن قائم في ظل معيار4. فيما يخص مكون هامش الخدمة التعاقدية، الجزء الموزع على الفترة الحالية يدرج ضمن إيرادات التأمين، أما الجزء المتبقي

		والمتعلق بالسنوات المتبقية من فترة التغطية فيمثل أرباح غير محققة ويدرج كجزء من قياس إلتزامات عقود التأمين ضمن المركز المالي. و يتطلب المعيار فصل مكون الوديعة عن إيرادات التأمين.
الإيرادات	لا توجد سياسات موحدة لقياسها وعرضها.	يضع المعيار طريقتين لقياس إيرادات التأمين، تؤديان إلي نفس النتائج. الطريقة الأولى: مقدار الانخفاض في إلتزامات التغطية المتبقية مع استبعاد التغيرات التي لا تتعلق بالخدمات المتوقع تغطيتها بالمقابل المستلم من قبل الشركة. الطريقة الثانية: مجموع التغيرات في إلتزامات التغطية المتبقية في الفترة المتعلقة بالخدمات التي تتوقع الشركة أن تحصل على مقابلها.
دخل أو مصروفات تمويل التأمين	يدرج بشكل ضمني	يجب على الشركة أن تعرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين بشكل منفصل عن نتيجة خدمات التأمين، ويسمح معيار17 للشركة أن تختار سياسة محاسبية لكل محفظة عقود فيما يتعلق بعرض هذا البند، سواء بإدراجه بالكامل ضمن الأرباح أو الخسائر، أو بالتقسيم بين الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

القسم الثانى:

التحديات التى تواجه شركات التأمين المصرية عند تطبيق المعيار IFRS: 17

تعد أهم التحديات التى تواجه شركات التأمين وإعادة التأمين عند تطبيق المعيار الجديد بصفة عامة فيما يلى:

1- تجميع عقود التأمين
2- قياس هامش الخدمة التعاقدية
3- الوفاء بالتدفقات النقدية
4- معدل الخصم المستخدم

5- القيمة الحالية للتعويضات

1- تجميع عقود التأمين

أحد الاعتبارات الهامة وتعد من المشكلات عملية تجميع عقود التأمين نظراً لوجود بعض السلاسل من العقود تكون مرتبطة ببعض وتؤثر وتتأثر ببعضها لتحقيق آثار تجارية، تتكون محفظة العقود من مجموعة من العقود وكل مجموعة تتكون من سلسلة ولعل هذا ما صار عليه نهج معيار IFRS: 15، ومن ثم فالمحاسبة عن مجموعة العقود كما لو كانت عقد واحد، ويتطلب المعيار فصل مكونات العقد ما بين المشتقات الضمنية ومكونات الاستثمار والتزامات الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن التميز بينها داخل المجموعة، والاخيرة هى مجموعة ناتجة عن تقسيم محفظة عقود تأمين بحد أدنى إلى عقود مصدرة خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة.

تعد أحد التحديات التى ستواجه شركات التأمين تقسيم عقود التأمين إلى (3) مجموعات تخضع لمخاطر مماثلة، وتتكون المجموعة من عدة محافظ وفق نوعية عقد التأمين من تأمينات الحياة والممتلكات والمسؤوليات والتى تتشابه العقود داخلها فى المخاطر وطريقة الإدارة، كما تتكون المحفظة من أفواج يضم كل فوج سنة واحدة للتعاقد، وقد يرجع هذا التقسيم إلى الربحية المتوقعة وبالتالى فالمجموعة تمثل وحدة المحاسبة وليس كل عقد على حده لأغراض تتعلق بتحديد هامش الخدمة التعاقدية (الربح غير المكتسب) وتشمل المجموعات فيما يلى:

الأولى: عقود محملة بخسائر:

تتكون من عقود التأمين التى من المحتمل أن تحقق خسائر والخطر بها عالى جدا، مما يشير إلى تكبد الشركة تعويضات تفوق ايرادات أقساط التأمين.

الثانية: عقود غير محملة بخسائر:

تتمثل فى مجموعة من العقود على خلاف المجموعة السابقة والتى بها عقود تأمين، احتمال تحقيق خسائر بها ضعيف جداً وتعد عقود محققة أرباح بصفة دائمة.

الثالثة: عقود أخرى:

وهى تلك العقود التى تنقسم فيها الأخطار إلى مؤكدة وغير مؤكدة وتختلف عن المجموعة الأولى والثانية.

ويتم كل فترة مالية إعادة توزيع العقود على المجموعات كلما حدثت تغييرات فى أى عقد فردى، من خلال معلومات مؤكدة تعرضها تقارير داخلية بالشركة، وتستبعد من المجموعات العقود التى تقاس ايراداتها ومخاطرها بطريقة تخصيص الأقساط، نظراً لانها عقود تقل عن سنة، ما لم تكن محملة بخسائر عند الاعتراف الأولى.

ويعد من أحد التحديات التى ستواجه شركات التأمين اختلاف فترة تغطية العقود على مستوى كل عقد داخل المجموعة عن مستوى فترة التغطية للمجموعة بالكامل، بما يشير إلى أن فترة تغطية العقد أقصر من فترة تغطية متوسط العقود بالمجموعة، وبالتالى هذا يعمل على نشأة مخاطر أهمها أن تحديد هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة قد لا يعكس الربح الخاص بالتغطية المتبقية للمجموعة كاكل، وبالتالى لابد من توزيع هامش الخدمة التعاقدية بشكل منفصل للعقود داخل المجموعة التى لها ربحية متوقعة مماثلة عند الاعتراف الأولى، وكذا التى لها فترات تغطية يتوقع أن تنتهى فى ذات التوقيت، على النحو الذى يحقق توازن بين العقود داخل المجموعة الواحدة، وبالتالى هذا يعمل على تجنب الاعتراف بهامش خدمة تعاقدية لاحد العقود الذى قد يكون أنتهت فترة التغطية له داخل المجموعة.

2- قياس هامش الخدمة التعاقدية

يعد هامش الخدمة التعاقدية أحد مكونات القيمة الدفترية لأصول والتزامات مجموعة عقود التأمين المعترف بها، حيث يتمثل فى الاعتراف بالأرباح غير المحققة، أى الربح الذى تتوقع الشركة تحقيقه من خلال تقديم الخدمات التى تعهدت بها بموجب العقود التأمينية على مدى فترة تغطية تلك العقود بأكملها، فالمعيار الجديد لا يسمح للشركة بالاعتراف بأنه زيادة فى التدفقات النقدية الداخلة كربح عند الاعتراف الأولى، أى الاعتراف بأرباح العقود على مدى فترة التغطية. كما يتطلب المعيار عدم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر عند الاعتراف الأولى، وقد يكون ذلك راجع إلى أن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين لابد وأن تعكس التزام الشركة بقدرتها على تقديم الخدمات فى المستقبل من تعويضات أو مطالبات، ومن ثم قدرتها على الوفاء بالتدفقات النقدية.

يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية سنوياً بالتغيرات فى ايراد أو مصروفات تمويل التأمين وكذا الفروق الناشئة عن التغيرات فى أسعار صرف العملات الاجنبية كإيراد أو مصروف.

يعد أحد التحديات التى تواجه شركات التأمين عند تحديد قيمة هامش الخدمة التعاقدية، أن تحديد القيمة يتم على مستوى مجموعة العقود من المجموعات الثلاثة السابق الاشارة اليهم وهذا يعد من المشكلات التى ستواجه شركات التأمين وخاصة للعقود التى مدة التغطية لها اكثر من عام ولعلاج ذلك ينبغى اجراء ما يلى عند تحديد قيمة هامش الخدمة التعاقدية:

- تحديد عدد وحدات التغطية التى توفرها عقود التأمين فى المجموعة وتحدد للمجموعة ككل على أساس المنافع المقدمة بموجب كل عقد ومدة تغطيته المتوقعة.

- يتم توزيع هامش الخدمة التعاقدية بالتساوى على كل وحدة تغطية سيتم تقديمها خلال الفترة الحالية وعلى وحدات التغطية المتبقية التى من المتوقع تقديمها فى المستقبل.
- يتم الاعتراف فى الارباح والخسائر بالمبلغ المخصص لوحدات التغطية عن الفترة الحالية.

مرفق حالة تطبيقية ضمن الملاحق توضح كيفية تحديد عدد وحدات التغطية وكيفية قياس هامش الخدمة التعاقدية على مستوى كل مجموعة.

3- الوفاء بالتدفقات النقدية

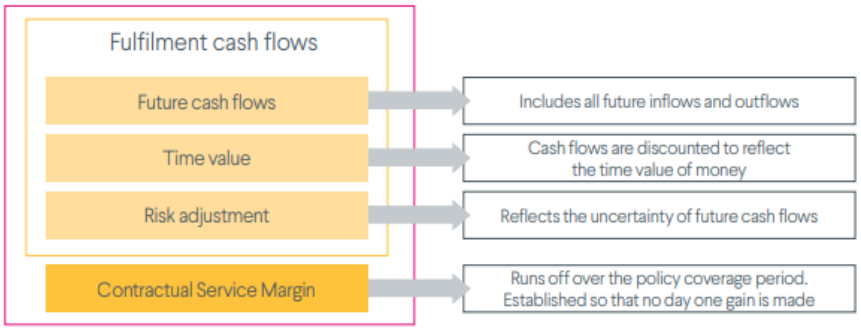

عند تحديد قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية يراعى ما يلى:

أ- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الداخلة والخارجة

ب-القيمة الزمنية للنقود: تتمثل فى البعد الزمنى لقيمة التدفقات النقدية الداخلة بعد خصم التدفقات الخارجة منها، ويتطلب اختيار معدل خصم مناسب لقياس التدفقات النقدية بالقيمة الحالية.

ت-تعديل الخطر: يتمثل فى قيمة المخاطر الناتجة من التطور الزمنى للاخطار المتوقعة.

ث-هامش الخدمة التعاقدية: يتمثل فى قيمة هامش الربح المتوقع بعد تعديل الخطر والقيمة الزمنية للنقود ومعدل الخصم الذى سيتم اختياره، لقياس قيمة الارباح المتوقعة.

بمعنى أكثر تبسيطا يشير الوفاء بالتدفقات النقدية إلى تقديرات القيمة الحالية للمبالغ التى تتوقع شركة التأمين تحصيلها من الأقساط وسدادها للمطالبات والتعويضات المطلوبة وكذلك المصروفات المتعلقة بمجموعة العقود معدلة بحالة عدم التأكد من خلال استخدام معدل خصم مناسب. وقد يكون أحد التحديات التى تواجه شركات التأمين عند تحديد تلك القيمة للوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية أى أن القيمة المقدرة قد لا تعكس نتائج الأحداث التى حدثت بعد عرض القوائم المالية وبالتالى لابد من الافصاح عن المعلومات التى أثرت على تحديد تلك القيمة وفق معيار المحاسبة رقم (7) "الافصاح عن الأحداث التالية لتاريخ عرض القوائم المالية".

4- معدل الخصم المستخدم

تتأثر طريقة قياس قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية بمعدل الخصم المستخدم والذى يعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية لهذه التدفقات إلى الحد الذى لا يتم فيه إدراج المخاطر المالية بالتدفقات النقدية، ومن ثم يجب أن تتسم معدلات الخصم التى يتم أستخدامها وتطبيقها من شركات التأمين على معدلات تعكس:

- القيمة الزمنية و خصائص كل من التدفقات النقدية و السيولة لعقود التأمين
- الاتساق مع أسعار الفائدة بالسوق الحالية والتى يمكن رصدها من خلال الأدوات المالية مثل (العائد على أذون وسندات الخزانة، على الودائع تحت الطلب، على صكوك التمويل، على وثائق الآستثمار، على شهادات الإيداع، وغيرها ...) من حيث التوقيت والسيولة.

- معدلات التضخم السارية.
- ويقترح الباحث أن أفضل معدل يمكن استخدامه يتمثل فى متوسط سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى.

وبالنسبة للعقود التى يطبق عليها مدخل تخصيص الأقساط فالشركة ليست بحاجة إلى استخدام معدل خصم لإن آثار القيمة الزمنية للنقود غير هامة فى تحديد قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية، لان هذا المدخل يتم تطبيقه على العقود التى تقل عن سنة. ولكل شركة أن تطبق أياً من المداخل التالية عند تحديد معدل الخصم المستخدم:

- مدخل تصاعدى: "من أسفل إلى أعلى"

تستخدم شركة التأمين بموجبه معدل خصم يعكس معدل العائد الخالى من المخاطر

- مدخل تنازلى: "من أعلى إلى أسفل"

تستخدم شركة التأمين بموجبه معدل عائد يعكس أسعار السوق المحملة بالمخاطر مع أستبعاد علاوة السوق المحملة بالمخاطر (بدل المخاطرة)، ويتشابه هذا المعدل مع نموذج تسعير الأصل الرأسمالي Capital Asset (Pricing Model: CAPM)[8]

- معدل خصم ذات متوسط مرجح طوال فترة إصدار العقود فى المجموعة الواحدة وذلك للعقود الصادرة خلال سنة.

[8] - أسامة ربيع: " تسعير تأمينات الممتلكات والمسئوليات باستخدام النماذج المالية فى الفكر الإكتوارى الحديث" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة المنوفية (سنة: 2009)

5- القيمة الحالية للتعويضات

تتمثل فى التدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية (المدفوعات) مخصومة بمعدل خصم مناسب، للوصول إلى القيمة الحالية للتعويضات والمطالبات من خلال معلومات تعتمد على درجة عالية من التأكد. وفيما يلى:

نموذج مبسط لشرح الفرق بين المعيار القديم والجديد فى العرض للقوائم المالية:

بموجب IFRS: 17 تم تطوير العرض لإيرادات الأقساط غير المكتسبة والاحتياطات السارية والمخصصات الفنية تحت حـ/ التزامات عقود التأمين، والتى تمثل تدفقات نقدية مستقبلية لمقابلة التعويضات والمطالبات لحملة الوثائق من عقود التأمين السارية، والتى يتم عرضها فى قائمة المركز المالى على النحو التالى:

قائمة المركز المالى	2021	2020
الأصول المالية		
الممتلكات والمعدات		
الشهرة والأصول غير الملموسة		
أصول مجموعة عقود التأمين	x	
أصول مجموعة عقود إعادة التأمين	x	
النقدية وما فى حكمها		
إجمالى الأصول	xxx	xxx
إجمالى حقوق الملكية		
إلتزامات عقود التأمين	x	
إلتزامات عقود إعادة التأمين		
المخصصات غير الفنية		
إجمالى الأتزامات وحقوق الملكية	xxx	xxx

تم تطوير طريقة القياس للإيرادات من عقود التأمين لحساب التدفقات النقدية المتوقعة سواء الداخلة أو الخارجة مع تطوير للاعتراف لإيرادات الأقساط بموجب المعيار IFRS: 17 وهى طريقة تختلف عن IFRS: 4 والذى يساير (معيار المحاسبة

المصرى: 37)، بناءً على معيار IFRS: 4 يتم الاعتراف بالإيرادات من أقساط العقد فى السنة الاولى مع توزيع التعويضات والمطالبات المتوقعة على عدد سنوات عقد التأمين وتعرض بقائمة المركز المالى بحساب المخصصات الفنية والاحتياطات السارية بعد تعديلها برصيد أول وآخر المدة أما بالمعيار الجديد يتم الاعتراف بها ضمن تعديل الخطر، أما فيما يتعلق بهامش الخدمة التعاقدية فالمثال التالى يشرح طريقة القياس:

تدفقات نقدية من أقساط التأمين	٨٠٠	تدفقات نقدية = ٢٠٠
تدفقات نقدية مقابل التعويضات والمطالبات	(٥١٠)	
تدفقات نقدية مقابل تكلفة الاستحواذ على عقود التأمين	(٩٠)	
صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة	٢٠٠	
هامش الربح	٢٠٠	الربح المتوقع = ٢٠٠
تعديل المخاطرة	١٥	
هامش الخدمة التعاقدية	١٨٥	
التزامات عقود التأمين	٠	

يعتبر قياس هامش الخدمة التعاقدية للمعيار وفق أحكام المعيار IFRS: 17، مختلفاً تماماً عن قياس ناتج نشاط التأمين الوارد بالمعيار IFRS: 4 على النحو التالى:

قائمة الدخل (حـ/ الارباح والخسائر)				
بيان	IFRS: 4			
	السنة			
	الاولى	الثانية	الثالثة	الاجمالى
ايرادات اقساط التأمين	800			800
تعويضات ومطالبات متوقعة	-160	-180	-170	-510
تكلفة الاستحواذ على عقود التأمين	-90			-90
هامش الربح المتوقع	200			200
هامش المخاطرة (تعديل الخطر)	0			0
هامش الخدمة التعاقدية	0			0
التزامات عقود التامين	0	0	0	0

أما من خلال IFRS: 17 فيتم الاعتراف بايرادات الاقساط بقائمة الدخل على أنها إيرادات تأمين ويتم توزيع تلك الإيرادات على سنوات العقد مع ما يقابلها من التعويضات والمطالبات المتوقعة وبالتالى نتيجة نشاط التأمين تختلف فى كل سنة على النحو التالى:

بيان	IFRS: 17			
	السنة			
	الاولى	الثانية	الثالثة	الاجمالى
تدفقات نقدية من أقساط التأمين	257	274	269	800
تدفقات نقدية إلى التعويضات والمطالبات المتوقعة	-160	-180	-170	-510
تدفقات نقدية إلى تكلفة الاستحواذ على عقود التأمين	-30	-30	-30	-90
التدفقات النقدية المتوقعة/هامش الربح المتوقع	67	64	69	200
هامش المخاطرة (تعديل الخطر)	-5	-2	-8	-15
هامش الخدمة التعاقدية	-62	-62	-61	-185
مصروفات خدمة التأمين	-190	-210	-200	-600
ارباح خدمة التأمين	67	64	69	200

يتمثل التطوير فى الاعتراف بالأرباح المتوقعة فى كل سنة على حده بدلا من استبعاد ارباح السنوات بعد السنة الأولى من العقد على الرغم من أن عقد التأمين يمتد لمدة (3) سنوات. مع عرض ما يقابل قيمة المطالبات والتعويضات المتوقعة فى حـ/ التزامات عقود التأمين بقائمة المركز المالى. ويقابلها النقدية التى تم تحصيلها والتى يتم تخصيصها للاستثمار فى الاصول الثابتة أوالمالية، أما ما لم يتم تحصيله من ايرادات الاقساط وتخص الفترة المالية تظهر فى حـ/ أصول عقود تأمين، كما يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية فيما يمثل الارباح غير المكتسبة التى تخص السنوات التالية، فى حـ/ التزامات عقود التأمين. ويعد هذا إضافة من المعيار للاعتراف بإيرادات الاقساط غير المكتسبة فى السنوات المرتبطة بتغطية خدمات العقد بها، وكذلك الاعتراف بما يقابها من تعويضات، أى أن نصيب السنة من ايرادات

الاقساط يقابله نصيب السنة من التعويضات المتوقعة مع تعديل التغييرات التى تنشأ سنويا بقيمة التعويضات المتوقعة عندما يحدث تعديل للخطر (هامش المخاطرة).

القسم الثالث: الآثار المالية المترتبة عند تطبيق المعيار المحاسبى IFRS: 17

أولاً: القياس: Measurement model

استخدم المعيار (3) مداخل للقياس والاعتراف بإيرادات التأمين ومقابل التغطية لعقود التأمين تتمثل فيما يلى:

1- مدخل اللبنات (الكتل) Building Block Approach (BBA)
2- مدخل تخصيص الأقساط Premium Allocation Approach (PAA)
3- مدخل الرسوم المتغيرة Variable Fee Approach (VFA)

1- مدخل اللبنات (الكتل الخرسانية):

يعتبر هذا المدخل هو النموذج العام للقياس، و يجب أن يطبق على جميع عقود التأمين مع استخدام معدل خصم مناسب لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية من أجل تحديد قيمة تقترب من حقيقة الوفاء بالتزامات التأمين المتوقعة من تعويضات ومطالبات.

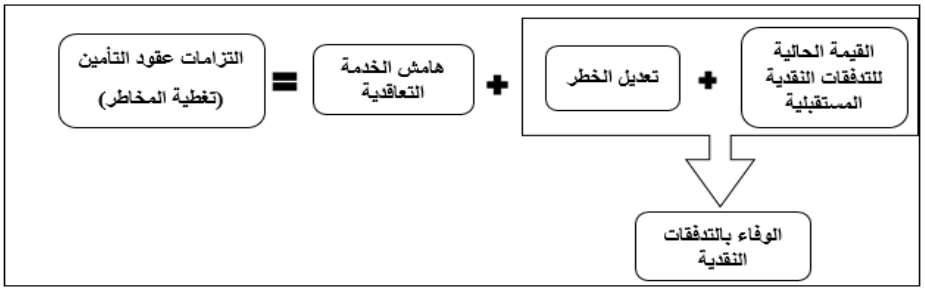

اللبنة الأولى: التقدير المرجح احتمالياً للتدفقات النقدية المستقبلية

probability-weighted estimate of future cash flows

تتمثل الخطوة الأولى عند قياس ارباح عقد التأمين فى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتى تتمثل فى التقدير المرجح الإحتمالى للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي من المتوقع أن تنشأ على سبيل المثال عندما تلتزم شركة التأمين بالوفاء بالالتزامات وخدمات التأمين لعقد التأمين، وبالتالى يتعلق الأمر بالقيمة المتوقعة Expected Value، وبالتالى فان تقييم المخاطر لحامل البوليصة يتم بصفة مستمرة مع إعادة النظر في تسعير البوليصة التي تأخذ في الحسبان تلك المخاطر، إذ يتم الاعتراف بالعقد في تاريخ التوقيع عليه، أو في التاريخ الذي تبدأ فيه شركة التأمين بتسجيل المخاطر المتوقعة منه، كما لا يتم الاعتراف بالعقد اذا لم يوصف بأنه التزام على شركة التأمين وينبغي أن يغطي جميع التدفقات النقدية المستقبلية على أساس القيمة المتوقعة، و توجد خاصية هامة جدا عند قياس اللبنة الأولى، يجب أن تشمل التدفقات النقدية: تكاليف الاقتناء الإضافية المرتبطة بشكل مباشر بعقد التأمين، الاكتتاب، النية في تحرير عقود التأمين الفردية التي هي في الواقع عقود بيع. وينبغي تحديد تكاليف الاقتناء الإضافية لكل عقد على حدة، وليس لمحفظة عقود التأمين. أما تكاليف الاقتناء التي لا تمثل تكاليف اقتناء إضافية لعقود التأمين يجب أن تسجل كمصروف عند تحملها. (العقود التى تقل عن سنة)

تشمل تقديرات التدفقات النقدية كل من التدفقات:

- الداخلة (المقبوضات) أقساط التأمين المتوقعة من حملة الوثائق.
- الخارجة (المدفوعات)، تلك التعويضات والمطالبات والفوائد المدفوعة لحاملي وثائق التأمين claims and benefits paid to policyholders بالاضافة إلى المصروفات الإدارية، و فوائد المشاركة Participation Benefits أي

الفوائد التي تتوقع شركة التأمين دفعها لحملة الوثائق مقابل مشاركتهم فى الأرباح.

اللبنة الثانية: القيمة الزمنية للنقود ..... Time Value of Money

يجب على الوحدة الاقتصادية عند تحديد التدفقات النقدية المتوقعة للوفاء بالالتزامات fulfilment cash flows استخدام معدل خصم discount rate لتعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية للتوافق مع القيمة الزمنية والقوة الشرائية للنقود، و يجب أن يكون سعر الخصم المستخدم متسق مع أسعار السوق الحالية للعائد على الأدوات المالية لتساير عقود التأمين فى أعتبارات: التوقيت timing، العملة currency والسيولة liquidity، مع استبعاد أثر العوامل التي تؤثر في أسعار السوق المعلنة و التي ليست لها علاقة بالتدفقات النقدية لعقد التأمين. وبالتالى يجب تعديل أسعار الخصم لتعكس التدفقات النقدية لعقد التأمين من حيث التوقيت والعملة والسيولة.

اللبنة الثالثة : تعديل الخطر ..... Risk adjustment

تقيس تعديلات الخطر، القيمة الزمنية لتعويضات الوحدة الاقتصادية فى حالة عدم التأكد بشأن قيمة وتوقيت التدفقات النقدية التي تنشأ عن التزامات الوحدة الاقتصادية بشروط عقد التأمين، نظراً لان الوحدة الاقتصادية عند قياسها خطر التعويض لا تفرق بين:

1- الوفاء بعقد التأمين الذي لديه مجموعة من النتائج المحتملة.

2- الوفاء بعقد التأمين من خلال تدفقات نقدية حالية هى نفسها القيمة المتوقعة.

تعد حالة عدم التأكد المتعلقة بالوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة نموذج محاسبي اقترحه مجلس معايير المحاسبة الدولي لكي يعكس تسوية المخاطر عند الوفاء بشروط عقد التأمين، حيث يؤدى عدم اتساق السوق الى تسويات محددة لشركة التأمين بالنسبة للمخاطر والتي سوف تقلل من مدى الوثوق للمعلومات المقدمة من خلال البيانات المالية، لذلك قرر المجلس (مجلس معايير المحاسبة الدولي) أن التغيرات في تسوية الخطر من فترة لأخرى لا يمكن أن تتم إلا في حال وجود دليل على أن التقديرات السابق التوصل اليها لم تعد صالحة.

لذا يعد الغرض من تسوية المخاطر قياس أثار عدم التأكد في التدفقات النقدية التي تنشأ عن عقد التأمين، ونتيجة لذلك أن تسوية المخاطر يجب أن تعكس جميع المخاطر المرتبطة بعقد التأمين، كما لا يجوز أن تعكس تسوية المخاطر، تلك المخاطر التي لا تنشأ من عقد التأمين، مثل مخاطر الاستثمار المتعلقة بالأصول التي تحتفظ بها شركة التأمين باستثناء مخاطر الاستثمار التي تؤثر على المبالغ المستحقة لحملة الوثائق، وبالتالى تسوية المخاطر تعد عملية منفصلة عن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وأسعار الخصم.

اللبنة الرابعة : هامش الخدمة التعاقدية:

Contractual Service Margin (CSM)

يمثل هامش الخدمة التعاقدية: الأرباح غير المحققة في عقد التأمين ويتم أقفالها خلال فترة التغطية بطريقة تعكس افضل الخدمات المنصوص عليها في العقد، وبالتالى عندما تعترف الوحدة الاقتصادية بهامش الخدمة التعاقدية ينبغي عليها استخدام مستوى التجميع الذي يضمن أن هامش الخدمة التعاقدية يتم إثباته بما يتماشى مع أسلوب الخدمات المقدمة في اطار العقود المرتبطة بها، يتطلب المعيار الاعتراف به

بالكامل في حساب الأرباح والخسائر. أما ما يخص السنوات التالية من أرباح فيعترف به ضمن التزامات عقود التامين[9].

2- مدخل تخصيص الأقساط: (المدخل المبسط)

يعد مدخل مبسط للعقود قصيرة الأجل، يتشابه إلى حد كبير للمدخل الحالي لتأمينات استيراد وتصدير السلع (مع مراعاة استخدام معدل خصم للمخصصات الفنية والاحتياطات السارية)، ويعد ابسط المداخل ويستخدم للعقود قصيرة الاجل التى تقل عن سنة، يسمح هذا المدخل لشركات التأمين أن تقوم بتقسيم عقود التأمين إلى مجموعات لاغراض قياس قيمة التزام التغطية للمجموعة وبالتالى تكون:

قيمة الألتزام = أقساط التأمين – أى تدفقات نقدية خارجة للاستحواذ على عقود التأمين

وفى نهاية كل فترة يتم تعديله:

(+) الاقساط الجديدة (وفق الاساس النقدى)

(-) تدفقات نقدية مقدرة مقابل تكلفة الاستحواذ على عقود تأمين جديدة

(+) أى تعديل على عمليات التمويل لتغطية مخاطر التأمين

اذا اكتشفت شركة التأمين خلال فترة التغطية أن أحد مجموعات التأمين من المتوقع خسارتها فعليها حساب الفرق بين: قيمة الالتزام بالدفاتر المتعلق بالتغطية والتدفقات النقدية للوفاء بالتزامات مجموعة العقود التى تتعلق بالتغطية على أن يدرج الفرق كربح أو خسارة بالارباح والخسائر. مع مراعاة أن اية مصروفات تتحملها شركة

[9] - Christopher Hodgdon, Susan B. Hughes, "The effect of corporate governance, auditor choice and global activities on EU company disclosures of estimates and judgments". Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Volume 26, 2016, Pages 28-46

التأمين مقابل الاستحواذ على عقود تأمين (أقل من سنة) تعد مصروفات وتثبت فى الارباح والخسائر.

3- مدخل الرسوم المتغيرة:

يستخدم هذا المدخل عند القياس اللاحق و فقط على "العقود المشتركة" فيما يتعلق بعوائد المشاركات فى آية مجموعة من مجموعات عقود التأمين وفي نهاية كل فترة مالية يتم قياس قيمة الالتزام المحسوب لاغراض التغطية بالقيمة المتبقية من التدفقات النقدية المقدرة للوفاء بالتزامات العقود التى تم تجميعها فى مجموعة واحدة في ذلك التاريخ، وعلى شركة التأمين أن تعترف بالارباح والخسائر للتغييرات التى تمت وعلى الاخص الانخفاض فى إيراد التأمين، كمصروفات خدمة التأمين، مقابل الخسائر المتوقعة فى المجموعات، وكذا أثر القيمة الزمنية للنقود فى حساب الارباح والخسائر من قائمة الدخل.

ثانياً: الآثار الضريبية الناتجة من تطبيق معيار IFRS: 17

يعد قانون الاشراف والرقابة علي التأمين رقم (10) لسنة 1981 والمعدل بمقتضى القوانين: (91) لسنة 1995 وكذا (156) لسنة 1998 واخيراً (118) لسنة 2008، والمطبق على شركات التأمين العاملة فى مصر هو بمثابة قانون مزاولة المهنة لشركات التأمين وتتولى الهيئة العامة للرقابة المالية إصدار التعليمات بتسيير أعمال هذا النشاط، كما تعد المادة (37) من هذا القانون (10) لسنة 1981هى المقررة بتكوين الاحتياطات والمخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزامات التغطية لعقود التأمين وتتمثل فيما يلى:

- بالنسبة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال:
  - الاحتياطى الحسابى
  - مخصص المطالبات تحت التسديد التى لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية
- بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات:
  - مخصص الآخطار السارية
  - مخصص التعويضات تحت التسوية
  - مخصص لمقابلة حوادث وقعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية
  - مخصص للتقلبات العكسية

كذلك تعد المادة (2/52/ب) من القانون رقم (91) لسنة 2005 من القواعد الحاكمة باعتبار المخصصات الفنية التى تلتزم شركات التأمين بتكوينها من التكاليف واجبة الخصم.

ومن هنا تبدأ المشكلة:

1- أن المادة (24) من قانون الضريبة على الدخل (91) لسنة 2005 تقرر أن الاحتياطات والمخصصات لا تعد من التكاليف واجبة الخصم وبالتالى جميع الاحتياطات التى يتم تكوينها تطبيقاً لاحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين لا تعد من التكاليف واجبة الخصم بل سيتم ردها للوعاء الضريبى فيما عدا المخصصات الفنية المكونة وفق نص المادة (2/52/ب) من القانون رقم (91) لسنة 2005.

2- أن الاثار الضريبية من تطبيق المعيار فيما يتعلق بشركات التأمين العاملة فى مصر تتمثل فى :

- يتطلب المعيار الاعتراف بتعديل الخطر عند حساب هامش الخدمة التعاقدية ضمن الارباح والخسائر على الرغم من عدم تحقق الارباح المقابلة له ولكن

يتم اثباته فى الارباح والخسائر لمقابلة الالتزام بمخاطر عقود التأمين السارية. وهذا تغير فى قيمة الخطر كل فترة مالية ويعد تقديرى إلا أنه يعترف به المعيار.

- اى زيادة فى التزامات مخاطر عقود التأمين نتيجة انخفاض فى القيمة الشرائية للعملة أو تعديل للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (الخارجة) نتيجة أستخدام سعر خصم لمواجهة الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية يتم تحميل الزيادة فى الالتزامات بالارباح والخسائر، الامر الذى يعد بمثابة أعباء محملة على قائمة الدخل ولكن نظراً لانها غير محققة فسيتم ردها بالاقرار الضريبى السنوى.

وبالتالى يمكن أن تعالج المشكلات السابقة فى الالتزامات الضريبة المؤجلة[10] عندما تمثل نفقات سيتم سدادها فى المستقبل، وفق أحكام معيار المحاسبة المصرى (ضرائب الدخل: 24) مما يمثل أعباء على صافى الربح القابل للتوزيع ومن ثم تؤدى إلى تخفيض نصيب السهم فى الأرباح.

القسم الرابع:

دراسة تطبيقية لبيان الاثر على نتائج أعمال القوائم المالية لشركات التأمين المصرية عند تطبيق المعيار المحاسبى IFRS: 17

قام الباحث بالتطبيق على عينة من شركات التأمين المصرية والتى يصل عددها داخل الاقليم المصرى، فى سنة 2017/2016، ما بين شركات قطاع أعمال عام وقطاع خاص (37) شركة[11]، أختار الباحث عينة منهم مكونة من (3) شركات وفق معيار أعلى أيرادات من حجم الأعمال التأمينية فى مصر لسنة 2017/2016

[10]-Luke Watson, "The Deferred Tax Asset Valuation Allowance and Firm Creditworthiness". The Journal of the American Taxation Association. Mar 2018, Vol. 40, No. 1 (March 2018) pp. 81-85.

[11]-http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/eisa_reports/rep20_eisa.htm

لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبى عليها، تكونت العينة من (2) شركة قطاع أعمال عام مملوكة بالكامل للدولة ويقوم بمراجعتهما أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات، وشركة واحدة من القطاع الخاص ذات المساهمة الاجنبية من أكبر شركات التأمين فى العالم، ومن خلال البيانات التى أمكن الحصول عليها من الهيئة العامة للرقابة المالية تمثلت فى أنشطة تأمين متعددة (حياة – حوادث[12] – ممتلكات واخرى .....)

1	**شركة مصر لتامينات الحياة**	**قطاع أعمال عام**	**حياة**
2	**شركة مصر للتأمين**	**قطاع أعمال عام**	**ممتلكات و مسئوليات**
3	**شركة اليانز للتأمين مصر (اليانز – مصر**	**قطاع خاص**	**ممتلكات و مسئوليات**

حصل الباحث على ملخص بيانات القوائم المالية لشركات العينة عن السنة المالية المنتهية فى 2017/6/30 موضحة فى ملحق رقم (1)

قام الباحث باجراء المقابلة الشخصية مع مديرى التشغيل والادارة المالية لشركات العينة التى تم اختيارها للوقوف على التحديات التى تواجهم عند تطبيق معيار IFRS: 17 وتبين أن أهم تلك المشكلات تتمثل فى: كيفية قياس هامش الخدمة التعاقدية، معدل الخصم المستخدم لحساب التدفقات النقدية المتوقعة للوفاء بالتدفقات النقدية مقابل خدمات التأمين بالاضافة إلى تسوية الخطر وكيفية حساب إيرادات تمويل التأمين.

استخدم الباحث طريقة الحساب وفق أحكام معيار IFRS: 17 والتى تم عرضها بالملاحق (2، 3) وتوصل بالتطبيق سواء وفق متطلبات المعيار الجديد وكذا وفق المقترحات من الباحث التى جاءت على متن البحث مع افتراض ثبات: عدد العقود التى ابرمتها شركات العينة، معدلات تكوين المخصصات الفنية و الاحتياطات السارية (الحسابية) المطبقة وفق القانون (10) لسنة 1981، المخاطر المتوقعة فى سنة العينة، الايرادات التى تحققت فى سنة العينة بعد استعراض نوعية عقود التأمين

[12] - يطلق على تأمين الحوادث تأمين على المسئوليات.

القائمة ومستمر تغطية مخاطرها فى السنوات التالية لبيان الآثر على نتائج الأعمال، ومن خلال معدل خصم يتمثل فى سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى المصرى فى أول يناير 2018 وسعر العائد على الودائع الخالى من الخطر = 17%، مع مراعاة عرض ما يلى:

1- التغير فى الاحتياطى الحسابى ومخصص المطالبات ومخصص التعويضات ومخصص التقلبات العكسية فى حـ/ هامش المخاطرة.

2- التدفقات النقدية الداخلة تمثل 60% من ايرادات الاقساط فيما عدا شركة مصر للتأمين وشركة اليانز – مصر 40% نتيجة اختلاف المداخل المطبقة فى قياس ايرادات عقود التأمين، كذلك لاختلاف مجموعات عقود التأمين، ما بين المدخل العام للقياس ومدخل تخصيص الاقساط ومدخل الرسوم المتغيرة، وما لا يخص العام يعرض فى حـ/ التزامات عقود تأمين با عتبارها ايرادات غير مكتسبة. وهى تمثل نسب متوسطة قام الباحث بحسابها بناءً على المقابلات الشخصية مع ممثلى شركات العينة.

3- يتم قياس مصروفات الاستحواذ على العقود وعمولات الانتاج والمصروفات المباشرة لعقود التأمين بذات نسبة التدفقات الداخلة لكل شركة من شركات العينة.

4- القيمة الحالية[13] للجنيه بعد سنة من جداول القيم الحالية = 0.855 بمعدل 17% (سعر العائد على الودائع الخالى من الخطر) فيما يتعلق بالتعويضات والمطالبات المتوقعة للسنوات التالية والتى يتم إدراجها فى حـ/ هامش المخاطرة.

5- يتم تجاهل آثر ضريبة الدخل الجارية والمؤجلة.

[13] - راجع جداول القيمة الحالية الموضحة بالمراجع

حساب هامش الخدمة التعاقدية	شركة مصر لتامينات الحياة	شركة اليانز للتأمين (اليانز – مصر)	شركة مصر للتأمين
تدفقات نقدية داخلة (الاقساط)	1,895,603	130,989	1,792,891
تدفقات نقدية خارجة (التعويضات)	1,245,855	37,284	694,747
مصروفات الاستحواذ على عقود التأمين	615,807	32,547	-
صافى التدفقات النقدية المتوقعة	33,941	61,158	1,098,144
هامش المخاطرة	(616,600)	(3,030)	(116,452)
هامش الخدمة التعاقدية	(582,659)	64,188	1,214,596

قائمة الدخل (أ / خ)			
ايرادات عقود التأمين	(582,659)	64,188	1,214,596
مصروفات عقود التأمين	37,032	40,919	568,334
نتيجة خدمات التأمين	(619,691)	23,270	646,261
الدخل من الاستثمارات	2,230,985	69,674	1,900,176
ايرادات تمويل التأمين	99,052	10,912	206,481
مصروفات تمويل التأمين	578,775	-	1,420,836
صافى النشاط المالى	1,131,571	103,856	2,546,437
تكاليف غير مباشرة	386,747	69,717	652,201
مصروفات أخرى	100	(4,442)	26,701
ايرادات أخرى	-	-	-
صافى الربح قبل الضريبة	744,724	29,697	1,867,535
نسبة صافى الربح الى صافى النشاط المالى	66%	29%	73%

قائمة المركز المالى			
الأصول المالية	27,591,548	820,519	33,094,754
الممتلكات والمعدات	40,995	8,782	157,772
الشهرة والاصول المعنوية	-	-	-
أصول عقود التأمين	1,539,318	143,293	1,665,809
أصول عقود إعادة التأمين	22,767	25,467	680,830
النقدية وما فى حكمها	468,322	91,400	339,175
إجمالى الأصول	29,662,950	1,089,461	35,938,340
حقوق الملكية	9,868,133	166,363	15,805,180
التزامات عقود تأمين	19,576,377	783,044	16,728,178
التزامات عقود إعادة تأمين	48,346	121,545	1,573,115
مخصصات غير فنية	170,094	18,509	1,831,867
إجمالى حقوق الملكية والالتزامات	29,662,950	1,089,461	35,938,340
العائد على حقوق المساهمين	8%	18%	12%
العائد على إجمالى الأصول	3%	3%	5%

توضح القوائم بعاليه نتائج التطبيق للشركات التى تم اختيارها كعينة مع تطبيق ما اقترحه الباحث من مقترحات والتى سبق الاشارة اليها، يوضح الجدول الاول كيفية الاعتراف بالايرادات سواء عند الاعتراف الأولى أو عند القياس اللاحق على النحو الذى يتفق مع IFRS: 17 فى تحديد هامش الخدمة التعاقدية والذى يتم قياسه على أنه ايرادات التأمين فى السنة الأولى، وما لا يتم الاعتراف به من أقساط تأمين (من هامش الخدمة التعاقدية للسنوات التالية) يدرج بالتزامات عقود التأمين باعتبارها ايرادات غير مكتسبة بقائمة المركز المالى، والوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدل خصم طبقاً للافتراضات السابقة، ويتم توجيه النقدية من الايرادات إلى حساب الاستثمار سواء الاستثمار فى أصول مالية أو استثمارات أخرى. وتم مراعاة اعتبارات العرض للقوائم المالية على النحو الذى يتفق كالمعيار. وعند اعداد الاقرار الضريبى يتم خصم التغيير فى المخصصات التى تم حساب هامش المخاطرة على أساسها باعتبارها مخصصات واحتياطات فنية تتفق والقانون رقم (10) لسنة 1981، من الوعاء الضريبى لضريبة الدخل على الأشخاص الإعتبارية، أما المخصصات

غير الفنية فيتم معالجتها وفق أحكام المواد (25، 26) من القانون 91 لسنة 2005، مع الاعتراف الصريح بالقيمة التى تم تحديدها "هامش الخدمة التعاقدية" باعتبارها الايرادات التى تخص العام مما يستلزم تعديل تشريعى لاعتبارات القياس كالمعيار IFRS: 17.

وبالتالى يساهم المعيار فى الجمع بين القياس الحالي للتدفقات النقدية المستقبلية مع الاعتراف بالربح خلال الفترة التي يتم تقديم خدمات العقد بموجبها. (السنوات التالية) بالاضافة إلى تقديم نتائج خدمة التأمين (بما في ذلك عرض إيرادات التأمين) بشكل منفصل عن إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين.

النتـــائج :

تشير نتائج الدراسة التطبيقية سواء التى تم الاسترشاد بها بالملاحق أو بالتطبيق على شركات العينة إلى ما يلى:

نتيجة أختبار الفرض الاول:

رفض صحة الفرض لوجود أختلاف جوهرى بين طريقة القياس عند تحديد هامش الخدمة التعاقدية بين المعيار IFRS: 17 و IFRS: 4 والاخير يقابله معيار المحاسبة المصرى (37) والاختلاف كبير جدا فى الطريقة المستخدمة للقياس فالمعيار الجديد يعتمد على قياس التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل خصم يتناسب مع سوق المال للاعتراف بقيمة الوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة مع استبعاد الايرادات التى تخص السنوات التالية من عقد التأمين وفق سنوات التغطية فى حـ/ التزامات عقود تأمين.

نتيجة أختبار الفرض الثانى :

رفض صحة الفرض لوجود أختلاف جوهرى بين طريقة القياس والعرض لكل من أصول والتزامات عقود التأمين وإعادة التأمين بين المعيار IFRS: 17 و IFRS: 4 والاخير يقابله معيار المحاسبة المصرى (37) لكل من قائمة الدخل (أ ، خ) وكذلك قائمة المركز المالى، وهذا يتضح من نتائج الأعمال التى توصل اليها الباحث حيث أدرجت جميع الالتزامات طويلة وقصيرة الاجل فى حساب التزامات عقود التأمين وأخر لعقود إعادة التأمين، وفق متطلبات IFRS: 17 على العينة التى تم أختيارها من شركات التأمين.

التوصيات :

على ضوء النتائج التى توصل اليها الباحث يوصى بما يلى:

1- إصدار معيار محاسبة مصرى ليقابل معيار IFRS: 17، قبل بداية سنة 2021، مع العمل بمعيار المحاسبة المصرى رقم (37) كفترة إنتقالية لحين تحديد التاريخ الفعال لتطبيق متطلبات المعيار الجديد، على أن يتم طرحه للمناقشة المهنية لشركات التأمين العاملة فى السوق المصرى والهيئة العامة للرقابة المالية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والجهاز المركزى للمحاسبات لابداء آية ملاحظات عليه، لمسايرة التطورات الدولية من إصدارات مجلس معاير المحاسبة الدولية: IASB. قبل التطبيق الفعال.

2- تعديل تشريعى فى قانون الضريبة على الدخل بالسماح بإعتماد المبالغ التى لايعترف بها من الايرادات فى سنة التحقق باعتبارها ايرادات غير مكتسبة تظهر بقائمة المركز المالى، وفق متطلبات IFRS: 17، لاعتبار ما يلى من التكاليف واجبة الخصم:

- جميع المخصصات الفنية والاحتياطات السارية وفق أحكام القانون رقم (10) لسنة 1981.
- تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة (الداخلة والخارجة) وفق معدل الخصم المستخدم
- إعتماد مصروفات وايرادات تمويل التأمين والذى يتم تحديدها وفق معدل خصم يتم تقديره وفق سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى فى أول يناير من كل عام.
- التغيرات التى يتم تعديل الخطر بها كل فترة مالية تتفق ومدة التغطية والتغيرات فى أسعار الصرف للعملة الاجنبية المعلنة.

3- تدريب العاملين بالادارات المالية بشركات التأمين العاملة فى مصر والعاملين بقطاع مراجعة القوائم المالية لشركات التأمين بالهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات على متطلبات تطبيق معيار IFRS: 17.

المراجع :

1- موقع الهيئة العامة للرقابة المالية

http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_pages/main_efsa_page.htm.

2- Michaele Morrow, Shane R. Stinson and Marcus M. Doxey, "Tax Incentives and Target Demographics: Are Tax Incentives Effective in the Health Insurance Market?". Behavioral Research in Accounting Mar 2018, Vol. 30, No. 1 (March 2018) pp. 75-98.

3- Vinícius Simmerde Lima, "Effects of the Adoption of IFRS on the Credit Market: Evidence from Brazil". The International Journal of Accounting. Volume 53, Issue 2, June 2018, Pages 77-101.

4- Mignolet, Félix, "A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies". HEC-Ecole de gestion de l'Université de Liège Mémoire. 22-jui-2017. https://matheo.uliege.be/handle/2268.2/2782.

5- Paola Bongini, Laura Nieri, Matteo Pelagatti, Andrea Piccini, "Curbing systemic risk in the insurance sector: A mission impossible?". The British Accounting Review, Volume 49, Issue 2, March 2017, Pages 256-273.

6- Pei-Cheng Liao and Suresh Radhakrishnan, "The Effects of the Auditor's Insurance Role on Reporting Conservatism and Audit Quality". The Accounting Review Mar 2016, Vol. 91, No. 2 (March 2016) pp. 587-602.

7- صفوان قصي عبد الحليم، "مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي (4)". مجلة جـــامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة المجلد.11 العدد الاول (مارس: 2016).

8- أسامة ربيع: " تسعير تأمينات الممتلكات والمسؤوليات باستخدام النماذج المالية فى الفكر الإكتوارى الحديث" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة المنوفية (سنة: 2009)

9- Christopher Hodgdon, Susan B. Hughes, "The effect of corporate governance, auditor choice and global activities on EU company disclosures of estimates and judgments". Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Volume 26, 2016, Pages 28-46

10- Luke Watson, "The Deferred Tax Asset Valuation Allowance and Firm Creditworthiness". The Journal of the American Taxation Association. Mar 2018, Vol. 40, No. 1 (March 2018) pp. 81-85.

11- لمزيد من التفاصيل راجع موقع الهيئة العامة للرقابة المالية - الكتاب الاحصائى السنوى عن نشاط التأمين للسنوات 2016 – 2017.

12- د. محمود السجاعى: محاسبة شركات التأمين، كلية التجارة – جامعة المنصورة (سنة: 2015)

-13

جدول عامل الفائدة لقيمة حالية

10%	9%	8%	7%	6%	5%	4%	3%	2%	1%	الفترة (ن)
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	0
0.909	0.917	0.926	0.935	0.943	0.952	0.962	0.971	0.980	0.990	1
0.826	0.842	0.857	0.873	0.890	0.907	0.925	0.943	0.961	0.980	2
0.751	0.772	0.794	0.816	0.840	0.864	0.889	0.915	0.942	0.971	3
0.683	0.708	0.735	0.763	0.792	0.823	0.855	0.889	0.924	0.961	4

جدول عامل الفائدة لقيمة حالية

10%	9%	8%	7%	6%	5%	4%	3%	2%	1%	الفترة (ن)
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	0
0.909	0.917	0.926	0.935	0.943	0.952	0.962	0.971	0.980	0.990	1
0.826	0.842	0.857	0.873	0.890	0.907	0.925	0.943	0.961	0.980	2
0.751	0.772	0.794	0.816	0.840	0.864	0.889	0.915	0.942	0.971	3
0.683	0.708	0.735	0.763	0.792	0.823	0.855	0.889	0.924	0.961	4

الملاحق:

ملحق رقم (1)

بيانات القوائم المالية لشركات العينة

القيمة بالالف جنيهاً

بيانات قائمة الدخل			
بيـــــــان	**شركة مصر لتامينات الحياة**	**شركة اليانز للتأمين (اليانز – مصر)**	**شركة مصر للتأمين**
الايرادات			
صافى الاقساط	**3159338**	**327472**	**4482227**
مخصص الاخطار السارية اول الفترة	**0**	**104692**	**2198317**
مخصص الاخطار السارية آخر الفترة	**0**	**180669**	**2491531**
الاقساط المكتسبة	**0**	**251495**	**4189013**
عمولات إعادة التأمين الصادر	**37032**	**32547**	**436618**
صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة	**2040805**	**62677**	**1144978**
الايرادات الاخرى المباشرة	**190180**	**6997**	**755198**
الاحتياطى الحسابى أول المدة	**17920057**	**0**	**0**
الاحتياطى الحسابى آخر المدة	**19070571**	**0**	**0**
اجمالى الايرادات	**4276839**	**353716**	**6525807**
المصروفات			
صافى التعويضات	**2428567**	**109017**	**2031424**
م/ التعويضات تحت التسوية أخر الفترة	**0**	**135019**	**6009899**
م/ التعويضات تحت التسوية أول الفترة	**0**	**126158**	**6298888**
م/ المطالبات تحت التسوية آخر الفترة	**239953**	**0**	**0**
م/ المطالبات تحت التسوية أول الفترة	**188517**	**0**	**0**
التعويضات المحتملة	**0**	**117879**	**2320413**
مخصص التقلبات العكسية آخر الفترة	**0**	**62761**	**2874919**
مخصص التقلبات العكسية آول الفترة	**0**	**62761**	**2874919**
العمولات وتكاليف الانتاج	**578775**	**102297**	**1420836**
المصروفات العمومية والإدارية	**386747**	**69717**	**652201**
خسائر اضمحلال مدينو عمليات التأمين	**100**	**0**	**0**
المصروفات الأخرى	**0**	**(4442)**	**78074**
إجمالى المصروفات	**3445626**	**285451**	**4229824**
صافى ربح العام	**816166**	**68265**	**2295983**
نسبة صافى الربح إلى الايرادات	**%19**	**%19**	**%35**
بيانات قائمة المركز المالى			

الاصول			
النقدية بالصندوق ولدى البنوك	468322	91400	339175
الاستثمارات	25730450	640433	29410614
مدينو عمليات التأمين	288510	122771	1177460
شركات التأمين وإعادة التأمين	22767	11319	680830
المدينون والارصدة المدينة	1250808	20522	488349
الاصول الثابتة	40995	8782	157772
إجمالى الأصول	27801852	909375	32254200
الالتزامات وحقوق المساهمين			
اجمالى حقوق حملة الوثائق	17185756	378450	11376349
شركات التأمين وإعادة التأمين	48346	224508	1573114
الدائنون والأرصدة الدائنة الاخرى	529523	121545	1667689
المخصصات الأخرى	170094	18509	1831867
اجمالى الالتزامات	20071912	743012	16449019
حقوق المساهمين (رأس المال)	9868133	166363	15805180
اجمالى الالتزامات وحقوق المساهمين	27801852	909375	32254200
العائد على حقوق المساهمين	%8	%41	%15
العائد على إجمالى الأصول	%3	%8	%7

ملحق رقم (2)

تحديد هامش الخدمة التعاقدية

شركة تأمين لديها (5) عقود تأمين تنتمى إلى المجموعة الثانية من مجموعات عقود التأمين (عقود مربحة) قيمة هامش الخدمة التعاقدية المكون عند الأعتراف الأولى = 100 جنيه ولا توجد تغيرات لاحقة تؤدى إلى تعديله، وبافتراض أن وحدات التغطية ثابتة على النحو التالى:

العقد	كمية المنافع	مدة التغطية
الآول	20 جنيه	5 سنوات
الثانى	5 جنيه	3 سنوات
الثالث	5 جنيه	4 سنوات
الرابع	20 جنيه	2 سنة
الخامس	10جنيه	5 سنوات

يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية للعقود الخمسة خلال سنوات التغطية على النحو التالى:

أولاً: تحديد عدد وحدات التغطية لكل عقد وللمجموعة كاكل:

العقد	كمية المنافع	فترة التغطية	اجمالى وحدات التغطية
الآول	20	5	100
الثانى	5	3	15
الثالث	5	4	20
الرابع	20	2	40
الخامس	10	5	50
الاجمالى			225

ثانياً: توزيع وحدات التغطية على فترة التغطية لكل عقد:

العقد	السنة (1)	السنة (2)	السنة (3)	السنة (4)	السنة (5)	الإجمالى
الآول	20	20	20	20	20	100
الثانى	5	5	5	-	-	15
الثالث	5	5	5	5	-	20
الرابع	20	20	-	-	-	40
الخامس	10	10	10	10	10	50
الاجمالى	60	60	40	35	30	225

ثالثاً: تخصيص هامش الخدمة التعاقدية:

السنة الاولى	يتم الاعتراف: هامش الخدمة التعاقدية فى ..... حـ/ الأرباح والخسائر حـ / إيرادات تأمين	26.7 = (60 ÷ 225) × 100 =
	الرصيد المتبقى من: هامش الخدمة التعاقدية فى ... قائمة المركز المالى حـ/ إلتزامات عقود تأمين	73.3 = 26.7 – 100 =

ملحق رقم (3)

تحديد هامش الخدمة التعاقدية عند حدوث تغيرات فى تقديرات التدفقات النقدية

أصدرت إحدى شركات التأمين (100) عقد تأمين بفترة تغطية (3) سنوات من تاريخ الإصدار ولن تنقضى قبل انتهاء فترة التغطية، التدفقات النقدية المتوقعة من تحصيل الأقساط = 900 جنيه عند الاعتراف الأولى، والتدفقات النقدية الخارجة فى نهاية كل سنة 200 جنيه (600 للسنوات الثلاثة)، فاذا كان معدل الخصم السائد فى سوق المال = 5% وسيظل ثابت خلال السنوات الثلاثة، تقدر الشركة مقابل تعديل المخاطر عند الاعتراف الأولى = 120 جنيه وسيظل ثابت للسنوات الثلاثة.

(السنة الأولى) عند الاعتراف الاولى:

التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية الداخلة = القيمة الحالية لها	**(900)**
القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية الخارجة = 600 × 0.907 [14]	**545**
القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	**(355)**
تعديل المخاطر	**120**
قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية	**(235)**
هامش الخدمة التعاقدية	**235**
خسائر معترف بها	**0**

فى نهاية السنة الأولى: تقوم شركة التأمين بتحليل التغيرات فى قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية التى حدثت خلال العام لتحديد قيمة التغيرات التى ربما تؤدى إلى تعديل هامش الخدمة التعاقدية

[14] - معامل جنية واحد بعد 3 سنوات من جدول القيمة الحالية.

	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تعديل المخاطر	هامش الخدمة التعاقدية	إلتزامات عقود التأمين
الرصيد الافتتاحى	**0**	**0**	**0**	**0**
عقود جديدة	**(355)**	**120**	**235**	**0**
تدفقات نقدية داخلة	**900**	**0**	**0**	**900**
مصروفات تمويل التأمين	**27**	**0**	**12**	**39**
تغيرات خدمات التأمين (ايرادات)	**0**	**(40)**	**(82)**	**(122)**
تدفقات نقدية خارجة	**(200)**	**0**	**0**	**(200)**
الرصيد الختامى	**372**	**80**	**165**	**617**

ايضاح:

مصروفات تمويل التأمين = الفائدة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية = 545×5% = 27

= الفائدة المتراكمة على هامش الخدمة التعاقدية = 235×5% = 12

تعديل المخاطر = 120 لعدد (3) سنوات وبالتالى نصيب السنة الأول = 40

هامش الخدمة التعاقدية للسنة الآولى = (235 + 12) = 247 ÷ 3 = 82

يتم العرض بالقوائم المالية على النحو التالى:

المركز المالى	
النقدية	**700**
التزامات عقود تأمين	**617**
حقوق ملكية (أرباح السنة الآولى المعترف بها)	**83**
الأرباح والخسائر	
إيرادات التأمين	**122**
مصروفات تمويل التأمين	**(39)**
ربح العام	**83**

ايضاح:

النقدية = 900 أقساط تم استلامها – 200 تعويضات ومطالبات = 700

إيرادات التأمين = نصيب السنة الآولى من هامش الخدمة التعاقدية = 82

+ نصيب السنة الأولى من تعديل المخاطر = 40

122

في نهاية السنة الثانية: كانت أعباء التعويضات والمطالبات الفعلية 150 بدلاً من 200 المقدرة، مما جعل الشركة تقوم بتعديل تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة للسنة الثالثة إلى 140 بدلا من 200، كما عدلت الشركة مقابل المخاطر بتلك التدفقات المستقبلية إلى 30 بدلا من 40، وبالتالى فالقيمة الحالية لتلك التدفقات يجب تعديلها بناء على تلك التغيرات:

القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة	**0**
القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة الخارجة = 140 × 0.952 =	**133**
القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	**133**
تعديل المخاطر	**30**
قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية	**163**
هامش الخدمة التعاقدية	**0**
إلتزامات (أصول) عقود تأمين	**0**

الفوائد على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية = 372 × 5% = 19

الفوائد المتراكمة على هامش الخدمة التعاقدية = 165 × 5% = 8

	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تعديل المخاطر	هامش الخدمة التعاقدية	إلتزامات عقود التأمين
الرصيد الافتتاحى	**372**	**80**	**165**	**617**
مصروفات تمويل التأمين	**19**	**0**	**8**	**27**
تغيرات متعلقة بالخدمات المستقبلية	**(58)**	**(10)**	**68**	**0**
تغيرات الخدمات الحالية (ايرادات)	**(50)**	**(40)**	**(121)**	**(211)**
تدفقات نقدية خارجة	**(150)**	**0**	**0**	**(150)**
الرصيد الختامى	**133**	**30**	**120**	**283**

ايضاح:

القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة الخارجة قبل التعديل = 200 × 0.952 = 191
القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة الخارجة بعد التعديل = 140 × 0.952 = 133
وبالتالى يتم تخفيض تقديرات القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية الخارجة = 58
بالاضافة إلى مقابل تغيرات الانخفاض فى تعديل المخاطر (40 – 30) = 10
الزيادة فى هامش الخدمة التعاقدية = 68
رصيد النقدية = 700 – 150 (مطالبات) = 550
حقوق الملكية = ارباح السنة الاولى + ارباح السنة الثانية = 83 + 184 = 267
هامش الخدمة التعاقدية للسنة الثانية = 82 + الايراد من تمويل التأمين (39) = 121

ويتم العرض بالقوائم المالية على النحو التالى:

المركز المالى	
النقدية	**550**
التزامات عقود تأمين	**283**
حقوق ملكية	**267**
الأرباح والخسائر	
إيرادات التأمين	**211**
مصروفات تمويل التأمين	**(27)**
ربح العام	**184**

فى نهاية السنة الثالثة: مع إنتهاء فترة التغطية يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقى فى الارباح والخسائر، مع افتراض سداد جميع المطالبات فى زمن حدوثها وبالتالى تسوية جميع إلتزامات تلك العقود.

الفوائد على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية = 133 × 5% = 7

الفوائد المتراكمة على هامش الخدمة التعاقدية = 120 × 5% = 6

	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	**تعديل المخاطر**	**هامش الخدمة التعاقدية**	**إلتزامات عقود التأمين**
الرصيد الافتتاحى	**133**	**30**	**120**	**283**
مصروفات تمويل التأمين	**7**	**0**	**6**	**13**
تغيرات الخدمات الحالية (ايرادات)	**0**	**(30)**	**(126)**	**(156)**
تدفقات نقدية خارجة	**(140)**	**0**	**0**	**(140)**
الرصيد الختامى	**0**	**0**	**0**	**0**

ويتم العرض بالقوائم المالية على النحو التالى:

المركز المالى	
النقدية	**410**
التزامات عقود تأمين	**0**
حقوق ملكية	**410**
الأرباح والخسائر	
إيرادات التأمين	**156**
مصروفات تمويل التأمين	**(13)**
ربح العام	**143**

رصيد النقدية = 550 – 140 (مطالبات) = 410

حقوق الملكية = ربح السنة (1) + ربح السنة (2) + ربح السنة (3)

= 83 + 184 + 143 = 410 يمثل رصيد النقدية فى آخر السنوات الثلاثة.